مجلة الدراسات التجارية والادارية

https://msca.journals.ekb.eg/

أثر توجهات النخبة الحاكمة على المشاركة السياسية للمرأة: دراسة مقارنة بين إيران والإمارات (2001- 2021)

إعطاف حمد نهار السيوفي

باحثة دكتوراه – كلية الدراسات الاسيوية – جامعة الزقازيق

تاريخ النشر الالكتروني: يناير- جزء(2)-2025

للتأصيل المرجعي: السيوفى، إعطاف حمد نهار . أثر توجهات النخبة الحاكمة على المشاركة السياسية للمرأة: دراسة مقارنة بين إيران والإمارات (2001- 2021)، مجلة الدراسات التجارية والادارية ، المجلد 6 (1) ج(2)،

أثر توجهات النخبة الحاكمة على المشاركة السياسية للمرأة: دراسة مقارنة بين إيران والإمارات (2001- 2021)

إعطاف حمد نهار السيوفي

باحثة دكتوراه – كلية الدراسات الاسيوية – جامعة الزقازيق.

ملخص البحث:

في ظل هيمنة الدولة الدينية والنخبة الذكورية في إيران، شهدت الإصلاحات تقدمًا محدودًا في عهد خاتمي، بينما تراجع دور النساء في عهد أحمدي نجاد مع إلغاء الكوتا الجندرية. خلال فترة روحاني، كانت النساء حاضرات فقط في بعض المناصب الاستشارية، مع تمثيل ضعيف في البرلمان لا يتجاوز 6% حتى 2020، مما وضع إيران في مرتبة متأخرة عالميًا في المساواة السياسية، على النقيض، حققت الإمارات تقدمًا كبيرًا في تمكين المرأة عبر سياسات واضحة مثل إنشاء مجلس التوازن وزيادة نسبة النساء إلى 50% في المجلس الوطني الاتحادي، تضم الحكومة 9 وزيرات، وتصل نسبة النساء في المناصب القيادية إلى 27%، لتكون الإمارات رائدة عربيًا، تدعم الإمارات دخول النساء لسوق العمل من خلال تشريعات مثل "المساواة في الأجور" و"إجازة الأمومة"، ما يعزز التنمية الاقتصادية والتوازن الاجتماعي، تجسد هذه المقارنة الفرق بين نهج إيران التقليدي ونهج الإمارات الإصلاحي المتقدم في التعامل مع دور المرأة.

الكلمات المفتاحية: النخبة الحاكمة، المرأة، إيران، الامارات.

Abstract:

Reforms saw limited progress under Khatami in Iran, while the role of women declined under Ahmadinejad with the abolition of gender quotas. During Rouhani's presidency, women were present only in a few advisory positions, with a meager representation in parliament of no more than 6% until 2020, placing Iran among the world's poorest countries in terms of political equality. In contrast, the UAE has made significant progress in empowering women through clear policies such as the establishment of the Balance Council and increasing the percentage of women in the Federal National Council to 50%. The government includes nine female ministers, and women hold 27% of leadership positions, making the UAE a leader in the Arab world. The UAE supports women's entry into the labor market through legislation such as equal pay and maternity leave, which promotes economic development and social balance. This comparison highlights the difference between Iran's traditional approach and the UAE's progressive reformist approach to women's roles.

Keywords: Ruling elite, women, Iran, UAE.

مقدمة

رغم أهمية مشاركة المرأة في الحياة السياسية لتعزيز الديمقراطية، لا تزال النساء في العديد من دول الشرق الأوسط، وعلى رأسها إيران، يعانين من تهميش واضح وضعف في التمثيل داخل مراكز صنع القرار. فرغم منح المرأة الإيرانية حق التصويت منذ منتصف القرن العشرين، لا تزال مشاركتها في المؤسسات السياسية محدودة، بسبب عوامل قانونية وثقافية وأيديولوجية، في ظل سيطرة الدولة الدينية وهيمنة النخبة الذكورية. وبرغم بعض التحركات الإصلاحية، خاصة خلال فترة الرئيس خاتمي، والتي شهدت تعيين نساء في مناصب حكومية وبرلمانية، إلا أن هذه المكتسبات تعرضت للتراجع في عهد أحمدي نجاد، الذي رفض الكوتا الجندرية وأقصى النساء من مواقع النفوذ السياسي. وفي عهد روحاني، شمل التمثيل النسائي بعض المناصب الاستشارية، إلا أن هذا التوجه لم يستمر بالقوة ذاتها، وظلت نسبة النساء في البرلمان لا تتجاوز 6% حتى عام 2020، ما يضع إيران في مرتبة متأخرة عالميًا من حيث المساواة السياسية.

في المقابل، شهدت دولة الإمارات تقدمًا ملموسًا في تمكين المرأة، من خلال سياسات ومبادرات حكومية واضحة، مثل إنشاء مجلس التوازن بين الجنسين وزيادة تمثيل المرأة في المجلس الوطني الاتحادي إلى 50%. كما تم تعيين 9 وزيرات في الحكومة، وتحقيق نسبة 27% من المشاركة النسائية في المناصب القيادية، لتتبوأ الإمارات الصدارة عربيًا في هذا المجال.

كما شجعت الإمارات انضمام النساء لسوق العمل بقوانين مثل "المساواة في الأجور" و"إجازة الأمومة"، وهي خطوات من شأنها تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التوازن الاجتماعي. وتبرز هذه المقارنة الفجوة بين منهجين مختلفين في التعامل مع دور المرأة، أحدهما تقليدي ومقيد كما في إيران، والآخر إصلاحي ومتقدم كما في الإمارات.

أهمية الدراسة:

- **الأهمية النظرية:** تتناول الدراسة أثر توجهات النخبة الحاكمة على مشاركة المرأة السياسية، مع التركيز على المقارنة بين إيران والإمارات، مما يسد فراغًا في الدراسات السابقة. كما تهدف إلى تحليل تأثير هذه المشاركة على الوضع السياسي في الدول المعنية.
- **الأهمية العملية:** تستكشف الدراسة مجالات وحدود المشاركة السياسية للمرأة في كل من الإمارات وإيران، وتقدم معلومات عن التطورات التشريعية والمؤسسية في كلا البلدين. تسعى لتوظيف مؤشرات النشاط السياسي للمرأة والرجل لتقديم نتائج تدعم صانعي القرار.

أهداف الدراسة:

- تقييم أثر توجهات النخبة الحاكمة على المشاركة السياسية للمرأة في إيران والإمارات.
- تحليل الملامح العامة للمشاركة السياسية للمرأة.

- التعرف على العوامل التي تعيق مشاركة المرأة في الحياة السياسية، خاصة في المجالس التشريعية.

مشكلة الدراسة:

تسعى الدراسة للإجابة على تساؤل رئيسي حول **كيفية تأثير النخبة الحاكمة على المشاركة السياسية للمرأة**. ومن بين الأسئلة الفرعية:

- ما هو دور الأيديولوجيا في مشاركة المرأة سياسيًا؟
- كيف تؤثر العوامل الاقتصادية والاجتماعية على تدني مشاركة المرأة؟
- هل الثقافة المجتمعية تؤثر سلبًا على المشاركة السياسية للمرأة؟
- ما هي الإسهامات التشريعية لدعم مشاركة المرأة؟
- كيف يمكن التغلب على العوائق أمام المشاركة السياسية؟
- ما مدى نجاح النخب الحاكمة في تمكين المرأة سياسيًا؟

منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي المقارن، حيث يركز على تحديد أبعاد وخصائص الظاهرة المدروسة، ووصفها بشكل موضوعي عبر جمع البيانات والحقائق باستخدام أدوات البحث العلمي. يُستخدم هذا المنهج لتحليل ومقارنة مصادر المعرفة المتعلقة بمشكلة الدراسة بشكل علمي موضوعي.

حدود الدراسة:

الحدود الزمنية: تتحدد الفترة الزمنة للدراسة زماناً في الفترة من 2001 الي 2021.

الحدود المكانية: تتحدد مكاناً بنطاق محدد جغرافيا في دولتي الإمارات وإيران

تقسيم الدراسة:

المبحث الأول: المشاركة السياسية للمرأة في الإمارات وإيران.

- المطلب الأول: التمكين السياسي للمرأة الإماراتية.
- المطلب الثاني: مشاركة المرأة الإيرانية بين الخطابين الثوري والإصلاحي.

المبحث الثاني: مقارنة وضع المرأة في المؤسسات الرسمية في الإمارات وإيران.

- المطلب الأول: مشاركة المرأة في المؤسسات السياسية في الإمارات وإيران.
- المطلب الثاني: تأثير أحداث 11 سبتمبر على المشاركة السياسية للمرأة في الإمارات وإيران.

المبحث الأول

المشاركة السياسية للمرأة في الإمارات وإيران

شهدت كل من دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية تطورات ملحوظة في ملف مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وإن كانت هذه التطورات قد اتخذت مسارات مختلفة تعكس طبيعة السياق السياسي

والاجتماعي في كل دولة. ففي الإمارات، شكّل تمكين المرأة أحد المحاور الرئيسية في رؤية القيادة نحو التنمية المستدامة، حيث أُطلقت مبادرات وطنية عديدة لتكريس مبدأ المساواة بين الجنسين، أبرزها تأسيس مجلس التوازن بين الجنسين، وزيادة تمثيل المرأة في المجلس الوطني الاتحادي، وتعيين عدد من الوزيرات في الحكومة الاتحادية. وفي المقابل، ورغم تمتع المرأة الإيرانية بمستوى مرتفع من التعليم والوعي السياسي، لا تزال مشاركتها السياسية الرسمية تواجه تحديات قانونية وأيديولوجية تحد من قدرتها على الوصول إلى مراكز صنع القرار، ومع ذلك، فقد برز دور النساء الإيرانيات في الحركات الشعبية والمجتمع المدني، كما شكّلت وسائل التواصل الاجتماعي منصة بديلة للتعبير السياسي والمطالبة بالحقوق.

على الرغم من الاختلافات بين البلدين، تُظهر المرأة الإماراتية والإيرانية تطورًا تدريجيًا في المواقف تجاه مشاركتها السياسية، مما يعزز التنوع والشمولية. يتناول المبحث المشاركة السياسية للمرأة من خلال مطلبين:

المطلب الأول

التمكين السياسي للمرأة الإماراتية

تدرك دولة الإمارات أن تمكين المرأة يعد ركيزة أساسية في بناء مجتمع عصري متسامح. وقد حققت الإمارات تقدمًا ملحوظًا في هذا المجال، مما يعكس عدم وجود تناقض بين الهوية العربية والإسلامية والعصرية. هذا النجاح يتجلى في العديد من الجوانب[1]:

1- الحقوق القانونية: تمتلك الإمارات سجلاً متميزًا في حقوق المرأة، حيث أقرّت قوانين تضمن حقوقًا متساوية بين الرجل والمرأة. الدستور الإماراتي يضمن عدم التمييز في الرواتب والفرص التعليمية والمهنية.

2- الإنجازات التعليمية: النساء الإماراتيات يشكلن 70% من خريجي الجامعات، مما يعكس تقدمًا كبيرًا في مجال التعليم واهتمامًا بتأهيل المرأة لمساهمتها في المجتمع.

3- المشاركة في العمل: تشغل النساء ثلثي الوظائف الحكومية، مما يدل على إتاحة الفرص أمام المرأة للمشاركة الفعالة في التنمية الاقتصادية.

4- المناصب القيادية: تساهم النساء أيضًا في الحياة السياسية، حيث تشغل 22.5% من مقاعد المجلس الوطني الاتحادي، مع وجود أربع وزيرات في الحكومة.

---

[1]– الاتحاد النسائي. التقرير الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة: الواقع التنموي للمرأة الإماراتية في ضوء منهاج بكين.– أبوظبي: الاتحاد ، 1999؛.آمنة خليفة محمد. واقع المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة: الثقافة – التعليم– العمل – الصحة.– ص ص 89 – 99،في " المشكلات الاجتماعية في الإمارات ".– الشارقة: جمعية الاجتماعيين ، 1993. فاطمة الصايغ. المرأة في الإمارات: دراسة تاريخية لواقع المرأة وتطورها في القرن العشرين.– مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية – جامعة الإمارات.– مج 11 ،ع 1 (أكتوبر 1995)– ص ص 206 – 234.

5- التشريعات الدولية: الإمارات صادقت على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام 2004، مع بعض التحفظات التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية. هذه التحفظات تعكس التزام الإمارات بمبادئها الثقافية والدينية.

6- الدعم الدولي: تعبر الإمارات عن دعمها للجهود الدولية في قضايا تمكين المرأة، حيث خصصت 5 ملايين دولار لدعم هيئة الأمم المتحدة للنساء، مما يظهر التزامها بمسؤولياتها العالمية.

7- الأولويات التنموية: اهتمام الحكومة بقضايا المرأة أصبح جزءًا أساسيًا من السياسات التنموية، مما ساعد على تعزيز دور المرأة في المجتمع بجميع المجالات.

من خلال هذه الجهود، تبرز الإمارات كنموذج رائد في تمكين المرأة، حيث تسعى باستمرار لتحسين الظروف وتوفير الفرص اللازمة لها.

(أ) تكافؤ الفرص:

ينص دستور دولة الإمارات العربية المتحدة على المساواة الكاملة بين المرأة والرجل في الحقوق، دون أي تمييز على أساس الجنس. فقد أكدت المادة (25) من الباب الثالث أن "جميع الأفراد لدى القانون سواء، ولا تمييز بين مواطني الاتحاد بسبب الأصل أو الموطن أو العقيدة الدينية أو المركز الاجتماعي". وتتمتع المرأة الإماراتية أيضًا بمجموعة واسعة من الحريات الاجتماعية التي تعزز مكانتها في المجتمع.

قانون الأحوال الشخصية: قبل عام 2005، لم يكن هناك قانون موحد للأحوال الشخصية في الإمارات، بل كانت المحاكم تعتمد على اجتهادات المذاهب المختلفة (المالكي في أبوظبي ودبي، والحنبلي في الإمارات الشمالية). في يوليو 2005، صدر أول قانون اتحادي للأحوال الشخصية جمع بين المذهبين المالكي والحنبلي وأخذ في الاعتبار المذهب الشيعي، ومنح المرأة عددًا من الحقوق، منها[2]:

- حق إنهاء الزواج (الخلع) مقابل تعويض مالي للزوج.
- حق طلب الطلاق في حال إصابة الزوج بمرض مزمن لم يُكشف عنه قبل الزواج.
- الطلاق في حالات الإيذاء الجسدي أو المعنوي، أو الهجر لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر.
- المهر ملك للزوجة، ولها حرية التصرف فيه.
- لا يجوز إسكان الزوجة مع ضرة إلا برضاها، ويحق لها العدول.
- خروج الزوجة العاملة من المنزل لا يُعد إخلالًا بالطاعة إذا تم الزواج وهي تعمل.
- الحضانة محدودة بسن 11 عامًا للصبي و13 عامًا للفتاة، وتُسقط في حال زواج الأم.

[2]– قانون الأحوال الشخصية الإماراتي رقم 28 لسنة 2005م.

قانون الجنسية: لا تُتيح القوانين الإماراتية للمرأة المتزوجة من غير إماراتي نقل جنسيتها إلى زوجها أو أبنائها بشكل تلقائي. إلا أن هناك استثناءً ينص على إمكانية منح الجنسية الإماراتية لأبنائها في حال طلاقها من الزوج الأجنبي أو وفاته، مما يُعد حلاً جزئياً لتعزيز وضع الأبناء القانوني في مثل هذه الحالات.

(ب) مراعاة الطبيعة الفطرية للمرأة في التشريعات الإماراتية

1- قانون العمل: يحمي قانون العمل الإماراتي المرأة ويُعزز دورها في سوق العمل دون تمييز، مع مراعاة خصوصيتها. ومن أبرز الأحكام [3]:

- يُسمح للمرأة بالعمل وامتلاك مشاريع خاصة دون قيود.
- لا يجوز للزوج منع زوجته من العمل إذا كانت تعمل عند الزواج.
- حظر العمل ليلاً (10 مساءً – 7 صباحاً) (مادة 27)(4).
- منع تشغيل النساء في الأعمال الخطرة (مادة 29).
- حق إجازة وضع (45 يوماً بأجر) وحق الرضاعة (فترتان يومياً) (مادة 30 و31).
- المساواة في الأجر مع الرجل عند أداء نفس العمل (مادة 32).

إجازة الوضع في قانون الخدمة المدنية: قام الاتحاد النسائي العام بتقديم مقترحات لتعديل إجازة الوضع في قانون الخدمة المدنية، مما أسفر عن إصدار قانون الخدمة المدنية الجديد في 4 نوفمبر 2001، والذي منح الموظفة إجازة وضع لمدة شهرين براتب كامل، بالإضافة إلى إجازة حضانة لمدة شهرين بنصف راتب، وشهرين بدون راتب بموافقة جهة العمل، على أن تُمنح هذه الإجازة خمس مرات خلال فترة الخدمة. وفي 11 سبتمبر 2005، تم تعديل نظامي علاوة الأبناء وبدل السكن، حيث أصبحت العلاوة تُمنح في حال الطلاق للقائم بالإعالة، كما تم إزالة الفروقات في بدل السكن بين الرجال والنساء، ليُمنح للمرأة في حال كانت متزوجة أو أرملة أو مطلقة وتعول أبناء[5].

---

[3]– للمزيد من التفاصيل راجع: د. سيد محمود رمضان، الوسيط في شرح قانون العمل، الطبعة الأولى، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2004، ص44؛ د. شواخ محمد الأحمد، التشريعات الاجتماعية (قانون العمل) الجزء الأول، علاقات العمل الفردية، حلب ، منشورات جامعة حلب، 2004، ص99؛ د. أميمة فؤاد مهنا، المرأة والوظيفة العامة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 1983، ص20 وما بعدها؛ د. عبد الكريم زيدان، حقوق وواجبات المرأة في الإسلام، الطبعة الأولى، بيروت، مؤسسة الرسالة، 2004، ص129؛ د. ناظم عارف، مساواة المرأة بالرجل في ميدان العمل، دراسة مقارنة، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، الملجد الحادي عشر، العدد الأول، 1996، ص290.

[4]– مثال ذلك القرار الصادر عن وزير العمل الإماراتي الخاص بالأعمال والأوقات التي يحظر تشغيل النساء فيها (انظر قرار رقم 1/46 لسنة 1980 وقرار رقم 1/47 لسنة 1980 اللذان حددا 22 عملاً خطراً أو شاقاً محظوراً على النساء مزاولته واللذان صدرا في الجريدة الرسمية لدولة الإمارات العربية المتحدة، السنة 11، العدد 91، ص7241.

[5]– تقرير الإمارات العربية المتحدة لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التقرير الأول، 2008، منشورات وزارة الخارجية والاتحاد النسائي العام، ص30.

2- قانون الضمان الاجتماعي: تنص المادة الثانية من قانون الضمان الاجتماعي رقم 2 لسنة 2001 على أن أحكامه تسري على المواطنين الذين تتوفر فيهم شروطه. وتحدد المادة الثالثة استحقاق المواطنة المتزوجة من غير مواطن للمساعدة الاجتماعية في حال إصابة زوجها بعجز مرضي يمنعه عن العمل، أو إذا تم سجنه أو إيقافه مدة لا تقل عن شهرين، أو إذا تم إبعاده عن البلاد. كما تتيح اللجنة المختصة النظر في منح المساعدة الاجتماعية للمواطنة في حالتين: إذا كان زوجها لا يملك دخلًا بسبب ظروف خارجة عن إرادته، أو إذا كان دخل الزوج أقل من المساعدة التي كانت ستستحقها الأسرة في حال تلقيها المساعدة. كما تحدد المادة ذاتها استحقاق المواطنة الأرملة التي توفي زوجها الأجنبي، أو المطلقة أو الأرملة الأجنبية التي تزوجت مواطناً وأنجبت منه أبناء وحضنتهم داخل الدولة، للمساعدة الاجتماعية في حال طلاقها أو وفاة زوجها بشرط عدم وجود مصدر دخل أو عائل مقتدر[6].

3- قانون العقوبات: يُعتبر الاعتداء والاغتصاب جنحة جنائية يتم ملاحقة الجناة ومعاقبتهم وفقًا للقانون. يحمي القانون النساء من القذف والتحرش، حيث يتم محاكمة المعتدين جنائيًا. وتتوفر وحدات الشرطة في المستشفيات الكبيرة لتسهيل تقديم الشكاوى من قبل الضحايا، كما يمكن للأطباء طلب الشرطة لاستجواب المشتبه بهم. يوجد أيضًا مساعدون اجتماعيون واستشاريون من النساء في المستشفيات ومراكز الشرطة لتقديم الدعم. بالرغم من بعض التردد لدى النساء في تقديم الشكاوى بسبب اعتبارات اجتماعية وثقافية، إلا أن الشرطة المحلية تتخذ إجراءات لحماية المشتكية. كما توفر دوائر الشرطة في دبي مكاتب حقوق الإنسان والدعم الاجتماعي لتقديم المساعدة للنساء والأطفال ضحايا الاعتداء. على الرغم من وقوع الاعتداءات، إلا أنها لا تُعد ظاهرة واسعة الانتشار[7].

- السفر: لا توجد قيود قانونية على سفر النساء، رغم أن التقاليد قد تمنع الزوج من ذلك.
- التمييز ضد المرأة: انضمت الإمارات إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة مع بعض التحفظات، مما يعكس رغبة في تعزيز حقوق المرأة[8].
- المرأة والسلطة القضائية: تسعى الإمارات لتعديل قانون السلطة القضائية لفتح المجال أمام النساء للعمل في القضاء، حيث يُشترط أن يكون القضاة من المواطنين الذكور.
- المرأة والسلطة التنفيذية: تنص المادة (35) من الدستور على حق جميع المواطنين في الوظائف العامة. تشغل النساء 62% من القوى العاملة في الحكومة، لكنهن لا يمثلن بشكل كافٍ في المناصب العليا.

---

[6]- قانون اتحادي رقم 2 لسنة 2001م في شأن الضمان الاجتماعي.

[7]- قانون العقوبات الاتحادي الاماراتي رقم 3 لسنة 1987م.

[8]- بموجب المرسوم الاتحادي رقم (38) لسنة 2004 في شأن انضمام الدولة إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ضد المرأة.

- السلطة التشريعية: لم تنجح النساء في دخول المجلس الوطني الاتحادي بشكل ملحوظ في الفترة من (1971 – 2005)، رغم أن هناك خطوات جديدة لتعزيز مشاركتهن. التقاليد والممارسات الاجتماعية تقيد دورهن في السياسة. ومع ذلك، حاليًا تمثل المرأة 50% من المجلس.

ومنذ تأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة، تؤكد الدولة على المساواة الكاملة للمرأة كشريك للرجل. الدستور يكفل حقوق المرأة، بما في ذلك التعليم والوظائف والمساعدات الاجتماعية. ومن الإنجازات الرئيسية[9]:

- 2018: إصدار قانون لضمان المساواة في الأجر.
- 2019: تخصيص 50% من المقاعد للنساء في المجلس الوطني الاتحادي.
- 2020: الإمارات تحتل المركز الـ 18 عالمياً والأول عربياً في مؤشر المساواة بين الجنسين.
- مجلس الوزراء: 9 وزراء نساء (27%).
- القوى العاملة: تمثل النساء 46.6% من إجمالي القوى العاملة، و66% من وظائف القطاع العام.
- السلك الدبلوماسي: 234 امرأة في السلك الدبلوماسي و7 سفيرات.
- النساء صاحبات الأعمال: 23 ألف امرأة تدير مشاريع بقيمة 50 مليار درهم.
- سد الفجوة المهنية: الإمارات الأولى إقليمياً في هذا المجال.

وعليه، تتصدر الإمارات عالمياً في معدل التحاق النساء بالتعليم العالي ومؤشرات القراءة والكتابة. كما تسعى الدولة من خلال شراكتها مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومشروع الـ50 عاماً القادمة، إلى تعزيز مشاركة المرأة في كافة المجالات، بما في ذلك الاقتصاد وريادة الأعمال. كما أطلقت الحكومة أيضاً مشاريع تحت شعار "تمكين وريادة المرأة" لمواجهة التحديات وتطوير حلول سريعة بمشاركة من مختلف الجهات.

المطلب الثاني

مشاركة المرأة الإيرانية بين الخطابين الثوري والإصلاحي

شكلت الثورة الإيرانية عام 1979 نقطة تحول كبرى في المشهد السياسي للبلاد، إذ أسفرت عن إنشاء الجمهورية الإسلامية. في البداية، كان للنساء دور فعال في الحماسة الثورية وتصورن نظامًا اجتماعيًا يُعد بالتحرر والمساواة. لكن السنوات اللاحقة شهدت تفاعلاً معقدًا بين المُثُل الثورية والحقائق العملية، ما أدى إلى ظهور حركات إصلاحية تسعى لتغيير تدريجي ضمن النظام القائم. في هذا السياق، اتخذت المرأة الإيرانية مسارات متنوعة، حيث تفاوضت على أدوارها وحقوقها وهويتها بين الحماسة الثورية والمساعي الإصلاحية. تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف الديناميكيات المعقدة لمشاركة المرأة الإيرانية وتسليط الضوء على دورها وسط التحولات المتلاحقة.

---

[9]– المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان، دولة الإمارات، على الرابط التالي:
https://www.pchr.gov.ae/ar/priority-details/gender-equality-and-women-s-empowerment

1- السياق التاريخي:

بدأت المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة الإيرانية مع الحركة الدستورية في أوائل القرن العشرين، حيث أصبحت النساء جزءًا من الحركات الوطنية من أجل استقلال إيران وتنفيذ الدستور. خلال هذه الفترة، أسست النساء منظمات ومجتمعات سرية، وقمن بالأنشطة السياسية والاجتماعية، بما في ذلك دعم الثورة الدستورية. لكن بعد سقوط حكومة مصدق، كانت جهود النساء لتشكيل منظمات مستقلة قد تم تقليصها، خاصة بعد دعم محمد رضا شاه للمنظمات النسائية الحكومية. في الفترة البهلوية، تم إدخال بعض الإصلاحات، مثل منح المرأة حق التصويت عام 1963، ولكن تمتعهن بالتمثيل في البرلمان كان رمزياً أكثر منه فعلياً. بعد سقوط حكومة مصدق، تم إنشاء منظمات نسائية بدعم حكومي، مما قلص من قدرة النساء على تنظيم أنفسهن بشكل مستقل[10].

في فترة ما قبل الثورة الإسلامية، كانت المرأة تواجه تمييزًا كبيرًا في القوانين والتقاليد الاجتماعية. كانت حقوقها محدودة في قضايا مثل الطلاق، الحضانة، والميراث. كما كانت فرص التعليم والعمل ضئيلة، مع وجود تحكم اجتماعي وثقافي مشدد على أدوار المرأة التقليدية. على الرغم من هذه القيود، نشطت الحركات النسائية في مطالبات بالإصلاح والمساواة، ورغم التحديات، كانت هناك بعض المكاسب على المستوى الثقافي والاجتماعي، لكنها كانت محدودة وغير متساوية بين النساء[11].

2- الخطابات الثورية:

كانت لآية الله روح الله الخميني علاقة معقدة مع حقوق المرأة في إطار الثورة الإيرانية. رغم أن نظامه فرض قيودًا على المرأة، مثل الحجاب الإلزامي وتقييد مشاركتها في الحياة العامة، إلا أنه شدد على أهمية دور المرأة في المجتمع، لا سيما كزوجة وأم ومربية للأسرة. في خطاباته، أشاد الخميني بفضائل المرأة الإسلامية، مؤكدًا على ضرورة احترامها وحمايتها وفقًا للقيم الإسلامية.

ومع ذلك، كانت آراء الخميني بشأن المرأة مثيرة للجدل، حيث يرى البعض أنه سعى لتمكينها ضمن إطار إسلامي، بينما ينتقد آخرون نظامه لتقييد حقوق المرأة والحد من حرياتها. بشكل عام، عكست خطابات الخميني التفاعل بين المبادئ الإسلامية والتقاليد الثقافية والسياسية، حيث ربطت الثورة الإيرانية المقاومة للإمبريالية الغربية والحداثة العلمانية بالقيم الإسلامية كأساس لتنظيم المجتمع.

([10]) Shahsavan, P., A comparative study of women's participation in political-civil affairs of different countries. Journal of Political-Economic Information, 2001, P158.

([11]) M. H. Hafezyan, Women and revolution: Untold stories. Andisheh Bartar Publishing, 2006, P56.

شاركت النساء بنشاط في الثورة الإيرانية، حيث سعين إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والتجديد الأخلاقي، لكن بعد الثورة، استسلمت خطاباتهم الثورية لتفسيرات أكثر محافظة للشريعة الإسلامية، مما أدى إلى إرجاع المرأة إلى الأدوار التقليدية داخل المنزل.

- **وضع المرأة بعد الثورة الإسلامية**[12]:

- التغييرات في القوانين والتشريعات: تم تطبيق قوانين جديدة تستند إلى التفسيرات الإسلامية في مجالات مثل الزواج والأسرة والميراث، مما أدى إلى تقييد حقوق المرأة في بعض الحالات، خصوصًا في مسائل الطلاق وحضانة الأطفال والإرث.
- الحياة العامة والمشاركة السياسية: بعد الثورة، تم تقليص فرص مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامة بشكل كبير، مع فرض قيود على حرية التعبير والتجمع، بالإضافة إلى تقييد دخولها إلى بعض القطاعات الحكومية والمهن.
- التعليم والعمل: تقلصت فرص التعليم والعمل للنساء الإيرانية، حيث تم فرض قيود على اندماجهن الكامل في سوق العمل، وتطبيق سياسات تقييدية على فرص التعليم.
- الحقوق الشخصية والصحية: تم فرض قيود على حقوق المرأة في المسائل الشخصية والصحية، بما في ذلك حرية الاختيار في قضايا الصحة والجسم والإنجاب.
- الحركات النسائية والنضال من أجل الإصلاح: رغم التقييدات، استمرت الحركات النسائية في إيران في النضال من أجل المساواة والحقوق الإنسانية، حيث كانت النساء تطالب بالإصلاحات الاجتماعية والقانونية والعمل على التغيير من داخل النظام.

بالمجمل، بعد الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، خضعت المرأة لعدد من التغيرات الجذرية في حياتها الاجتماعية والقانونية. تم تطبيق نظام إسلامي قائم على التفسير المتشدد للشريعة الإسلامية، مما فرض قيودًا كبيرة على حقوق المرأة وحرياتها، مما أثر على مشاركتها في المجتمع.

3- الحركات الإصلاحية:

بعد خيبة الأمل من الحكم الثيوقراطي، ظهرت حركات إصلاحية تدعو إلى الديمقراطية والتحرر. النساء الإيرانيات، اللواتي تضررت حقوقهن بعد الثورة، كنّ من أبرز المطالبات بالإصلاحات القانونية والسياسية والاجتماعية لتعزيز المساواة بين الجنسين.

تاريخ الحركات النسائية في إيران يمتد لعقود، حيث تمثل "حملة المليون توقيع للمطالبة بإلغاء القوانين التمييزية" عام 2006 أبرز هذه الجهود، حيث اجتمع الناشطون الإسلاميون والعلمانيون للتركيز على قضايا مثل التمييز في الميراث والحقوق القانونية. رغم عدم تحقيق الحملة لأهدافها، إلا أنها ساهمت في بناء روابط بين الناشطين[13].

---

[12] فراقد داود، المرأة الإيرانية قراءة في الخطابين الثوري والإصلاحي، مجلة مدارات إيرانية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات والاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، العدد 16، يونيو 2022، ص 77 وما بعدها.

([13]) The Iran Primer, Part 3: Iranian Laws on Women, United States Institute of Peace, (13 Aug 2023), Link: https://iranprimer.usip.org/blog/2020/dec/08/part-3-iranian-laws-women

ومع تصاعد القمع، خاصة بعد احتجاجات الانتخابات عام 2009، واجهت الحركات النسائية تحديات متزايدة، مما دفع العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان إلى المنفى. خلال فترة رئاسة حسن روحاني، واجهت نائبة الرئيس لشؤون المرأة، شهيندخت مولاوردي، ضغوطًا كبيرة. ركزت الحركة النسائية على تعزيز تمثيل النساء في المناصب العامة، وزيادة حضورهُن في الأحداث الرياضية، وتحسين الحماية من التحرش[14].

4- التفاوض على الهويات في خطط التنمية:

تعكس مشاركة المرأة الإيرانية في الخطابات الثورية والإصلاحية صراعًا معقدًا حول الهويات والأيديولوجيات. النساء أظهرن مرونة وإبداعًا في مواجهة الهياكل القمعية، مع تأكيد حقوقهن.

- **خطط التنمية بعد الثورة الإسلامية**[15]:

- الخطة الأولى (1989–1992): دعت لمشاركة المرأة في الشؤون الاجتماعية والثقافية، لكنها ركزت على تنظيم الأسرة والسيطرة على النمو السكاني.
- الخطة الثانية (1995–1999): خصصت مواد أكبر للمرأة، مع إنشاء مكتب شؤون المرأة، مما ساعد في تشكيل برامج تنموية.
- الخطة الثالثة (2000–2004): زادت من التركيز على وضع المرأة، ووضعت أهدافًا لتعزيز فرص النساء في المجالات المختلفة، مع اهتمام أكبر من الحكومة بقضايا المرأة.
- الخطة الرابعة (2005–2009): أكدت على تكافؤ الفرص التعليمية وتمكين المرأة من خلال تعزيز حضورها في المجتمع وتوسيع المنظمات النسائية.
- الخطة الخامسة (2011–2015): وضعت أهدافًا واضحة لتعزيز مكانة المرأة، لكنها كانت موجهة أساسًا نحو تعزيز الأسرة.

ومن ثم، فرغم أن الخطط التنموية تناولت قضايا المرأة، إلا أن المشاركة الفعلية كانت ضئيلة. أُغفلت قدرات النساء في صنع السياسات، مما حال دون تحقيق تقدم ملحوظ في مكانتهن في المجتمع.

المبحث الثاني

مقارنة وضع المرأة في المؤسسات الرسمية في الإمارات وإيران

---

(14) Ibid.

(15) Maliheh Mousanejad, Women's Status in the Process of Socio-Political Development in Iran, Gulf Studies, volume 8, (22 March 2023), Link: https://link.springer.com/chapter/10.1007/978-981-19-7796-1_10

تشهد المرأة في الإمارات تقدماً ملحوظاً في المشاركة بالمؤسسات الرسمية، وذلك بفضل التزام القيادة بالمساواة بين الجنسين. تم تنفيذ مبادرات متعددة لتعزيز دور المرأة في الحكومة والإدارة العامة. اليوم، تشغل النساء مناصب بارزة في الهيئات الحكومية، مثل المجلس الوطني الاتحادي، حيث تلعب أدوارًا نشطة في العمليات التشريعية وصنع السياسات. تعيين النساء في مناصب وزارية يعكس التزام الحكومة بإدماج المرأة في أدوار صنع القرار على أعلى المستويات.

على الجانب الآخر، تعاني المرأة الإيرانية من قيود أكبر في مشاركتها بالمؤسسات الرسمية. رغم أن النساء حققن تقدماً في مجالات التعليم والمهن، إلا أن تمثيلهن في السياسة لا يزال محدوداً. يؤثر الهيكل السياسي لجمهورية إيران الإسلامية، المرتكز على المعايير الدينية والثقافية، على مشاركة المرأة في الحكم. رغم حقهن في التصويت والترشح، تظل الحواجز النظامية والتمييز على أساس الجنس عائقاً أمام وصولهن إلى المناصب العليا.

رغم الفوارق بين البلدين، يزداد الاعتراف بأهمية دمج المرأة في المؤسسات الرسمية. تشير جهود تعزيز المشاركة النسائية، سواء عبر الإصلاحات التشريعية أو السياسات الداعمة، إلى تحولات اجتماعية نحو مزيد من المساواة والتمكين. ستتناول المقارنة بين وضع المرأة في الإمارات وإيران عبر مطلبين، لاستكشاف هذه الديناميكيات المعقدة.

المطلب الأول

مشاركة المرأة في المؤسسات السياسية في الإمارات وإيران

تختلف مشاركة المرأة في المؤسسات الرسمية من بلد إلى آخر، حيث تعكس هذه الفروقات التنوع الثقافي والاجتماعي والسياسي. بينما حققت دولة الإمارات تقدماً ملحوظاً في تعزيز المساواة بين الجنسين، تواجه إيران تحديات كبيرة في هذا المجال. تلعب الإصلاحات السياسية والاجتماعية دوراً حاسماً في دعم حقوق المرأة وزيادة تمثيلها.

1- المرأة الإماراتية:

حققت المرأة إنجازات كبيرة في مختلف المجالات، بما في ذلك المؤسسات الرسمية. تُعتبر الإمارات رائدة في تعزيز المساواة وتمكين المرأة، حيث ارتفعت نسبة تمثيل النساء في المجلس الوطني الاتحادي إلى 50%[16]. كما تم تعيين نساء في وزارات بارزة، مما يبرز التزام الحكومة بإدماج المرأة في صنع القرار[17].

---

[16] رفع نسبة تمثيل المرأة في المجلس الوطني الاتحادي إلى 50%، مؤسسة دبي للمرأة، على الرابط التالي: https://dwe.gov.ae/dwe-initiatives/50-female-representation-federal-national-council

[17] يوسف سيف خميس سباع ال علي، الإمارات نموذج ريادي في تمكين المرأة في كافة المجالات، تاريخ النشر (9 أكتوبر 2019)، على الرابط التالي: https://u.ae/ar-ae/participate/blogs/blog?id=277

تُظهر النساء في الإمارات نجاحاً في مختلف القطاعات، حيث يمثلن ثلثي وظائف القطاع العام. كما تساهم النساء في مجالات مثل الاقتصاد والطاقة النووية والفضاء بشكل ملحوظ، وتُعتبر الإمارات نموذجاً عالمياً في تمكين المرأة[18].

تسعى الإمارات إلى تعزيز مكانة المرأة في جميع المجالات، حيث تحتل المركز الأول إقليمياً في مؤشرات المساواة بين الجنسين. ورغم التقدم، تواجه المرأة الإماراتية تحديات تتعلق بالمعايير الثقافية وتوقعات المجتمع، مما يستدعي جهوداً مستمرة لتحسين التوازن بين العمل والحياة وزيادة المشاركة في المجالات العلمية.

بشكل عام، تعكس مشاركة المرأة في الإمارات التزام الدولة بالمساواة بين الجنسين، حيث تبرز النساء كمساهمات رئيسيات في التنمية الوطنية. تظل الجهود المبذولة ضرورية لتجاوز التحديات وتعزيز دور المرأة في تشكيل مستقبل البلاد.

2- المرأة الإيرانية:

تواجه المرأة الإيرانية تحديات فريدة في مشاركتها بالمؤسسات الرسمية، متأثرة بالعوامل السياسية والاجتماعية والثقافية. رغم هذه التحديات، تشارك النساء بنشاط في مجالات الحياة العامة، بما في ذلك السياسة وصنع القرار. بعد الثورة الإسلامية عام 1979، تم تشكيل المشهد السياسي في إيران تحت تأثير المبادئ الإسلامية، مما أتاح للمرأة فرصًا في التعليم والرعاية الصحية، ولكنه فرض أيضًا قيودًا على حقوقها. على الرغم من وجود أحكام دستورية تضمن حق التصويت والترشح، يظل تمثيل المرأة في البرلمان منخفضًا، حيث حصلت النساء على خمسة مقاعد فقط في انتخابات 2024، مقارنة بـ 16 مقعدًا في 2020[19].

تواجه النساء عوائق هيكلية مثل التحيز والفرص المحدودة، لكنهن لا يزلن يسعين للتمثيل الأكبر. في الحكومة، رغم أن هناك تاريخًا لتعيين نساء في وزارات مثل الصحة والتعليم، إلا أن تمثيلهن لا يزال محدودًا، حيث توجد امرأة واحدة فقط في الحكومة الحالية[20].

---

[18] مريم الكعبي: الإماراتية تشغل ثلثي وظائف القطاع العام، الخليج، تاريخ النشر (29 يونيو 2021)، على الرابط التالي:

https://goo.su/ifctq

[19] تراجع كبير في مقاعد النساء بالبرلمان الإيراني، المدى، تاريخ النشر (3 مارس 2024)، على الرابط التالي:

https://almadapaper.net//view.php?cat=307945

[20] مجلس الوزراء، الصفحة الرسمية لمجلس الوزراء الإيراني، على الرابط التالي:

https://president.ir/ar/president/cabinet

نفذت إيران قوانين تهدف إلى تعزيز المساواة بين الجنسين، لكن تفسيرات الشريعة والأعراف الثقافية تؤثر على تطبيق هذه القوانين. تواجه النساء تحديات مثل الحواجز القانونية والتمييز المؤسسي، لكن النشاط الشعبي والمناصرة يدعمان حقوقهن.

إجمالاً، تعكس مشاركة المرأة الإيرانية تفاعلًا معقدًا بين العوامل الثقافية والسياسية. رغم التحديات، أظهرت المرأة مرونة، حيث ارتفعت نسبتهن في التعليم إلى 75%[21]. لذا، من الضروري تعزيز تمكين المرأة وخلق بيئة ملائمة لمشاركتها في المؤسسات الرسمية لبناء مجتمع أكثر شمولًا وإنصافًا.

3- مقارنة بين المرأة الإماراتية والإيرانية في المؤسسات الرسمية:

تظهر مقارنة وضع المرأة في المؤسسات الرسمية بالإمارات وإيران اختلافات ملحوظة تعكس الديناميكيات الاجتماعية والثقافية والسياسية في كل منهما.

في الإمارات، تُشكل النساء نسبة كبيرة في المجلس الوطني الاتحادي بفضل نظام الحصص، مما يضمن تمثيلهن. بينما في إيران، يعاني تمثيل النساء في البرلمان من انخفاض ملحوظ، مما يعكس تحديات أكبر في المشاركة السياسية.

على صعيد التعيينات الوزارية، تبرز الإمارات بتعيين نساء في مناصب وزارية، بينما يبقى تمثيل النساء في الوزارات الإيرانية محدودًا. كما تسعى كلا الدولتين لتشريع قوانين تعزز المساواة بين الجنسين، لكن تختلف طريقة تنفيذها تبعًا للمعايير الثقافية والأيديولوجيات الدينية.

تتباين المواقف المجتمعية أيضًا؛ حيث تدعو الإمارات إلى زيادة إدماج المرأة، بينما تواجه إيران قيودًا أكبر بسبب النزعة الدينية المحافظة.

في الختام، يُعتبر وضع المرأة في المؤسسات الرسمية مؤشرًا على المساواة بين الجنسين. بينما تحرز الإمارات تقدمًا في تمكين المرأة، تواجه إيران تحديات تتعلق بالمعايير الثقافية والدينية. يتطلب تحسين التمثيل النسائي جهودًا مشتركة من الحكومات والمجتمع المدني لإزالة الحواجز وتعزيز المساواة.

[21] المرأة في إيران: مناصب رفيعة وتجربة رائدة!، الخنادق، تاريخ النشر (23 سبتمبر 2022)، على الرابط التالي: https://alkhanadeq.org.lb/post.php?id=3760

المطلب الثاني

تأثير أحداث 11 سبتمبر على المشاركة السياسية للمرأة في الإمارات وإيران

أثرت أحداث 11 سبتمبر 2001 بشكل كبير على تمكين المرأة في الشرق الأوسط، حيث أدت إلى تغييرات متعددة في الديناميات الاجتماعية، منها [22]:

- زاد الاهتمام الدولي بحقوق المرأة، مما دفع بعض الحكومات في المنطقة إلى إجراء إصلاحات لتعزيز المساواة بين الجنسين. ومع ذلك، واجهت هذه الجهود مقاومة من القوى المحافظة، التي اعتبرت حقوق المرأة تهديدًا للقيم التقليدية.
- رغم هذه التحديات، ظهرت فرص جديدة لتمكين المرأة، من خلال زيادة التمويل للمبادرات النسائية ووجود خطاب يدعم دور المرأة في مكافحة التطرف. ثالثًا، تباين التقدم بين الدول، حيث حققت دول مثل الإمارات وتونس تقدمًا أكبر، بينما عانت مجتمعات أكثر محافظة مثل إيران والسعودية من بطء في الإصلاحات.
- كان للأحداث آثار طويلة الأمد، حيث أبرزت أهمية المساواة بين الجنسين، لكنها أيضًا زادت من التحديات التي تواجهها الحركات النسوية. لتحقيق تقدم مستدام، يتطلب الأمر فهم السياقات المحلية، والانخراط مع جميع الأطراف، والاستثمار في التعليم والإصلاحات القانونية.

1- تأثير 11 سبتمبر على مشاركة المرأة في الإمارات:

تأثرت مشاركة المرأة في دولة الإمارات بشكل كبير بأحداث 11 سبتمبر 2001، حيث أفرزت تغييرات إيجابية على عدة أصعدة[23]:

- الفرص الاقتصادية: ساهم النمو الاقتصادي الناتج عن زيادة الاستثمار والتجارة في خلق فرص عمل جديدة للنساء، مما عزز استقلالهن الاقتصادي.
- التعليم وتنمية المهارات: زادت الحكومة من استثماراتها في التعليم والتدريب، مما أدى إلى ارتفاع نسبة النساء الملتحقات بالتعليم العالي وتطوير المهارات اللازمة لدخول سوق العمل.
- التحولات الاجتماعية والثقافية: أعيد تقييم الأعراف المجتمعية، مع تزايد قبول مشاركة المرأة في الحياة العامة والاقتصادية، وتحدي الصور النمطية.
- المشاركة السياسية: زاد التركيز على الاستقرار السياسي، مما أدى إلى رفع تمثيل المرأة في المجلس الوطني الاتحادي، وتعزيز الشمول بين الجنسين في المؤسسات السياسية.

([22]) The Global Impact of 9/11: Twenty Years On, Wilson Center, (Sep. 9, 2021), Link: https://www.wilsoncenter.org/event/global-impact-911-twenty-years

([23]) Ebtesam Alteneiji, Value changes in gender roles: Perspectives from three generations of Emirati women, Taylor & Francis, Cogent Social Sciences, 2023, P12.

- استمرار التحديات: رغم التقدم، لا تزال المرأة تواجه عوائق ثقافية ومجتمعية. لكن الجهود الحكومية المستمرة تعزز فرص التقدم والمساواة.

بشكل عام، كان لتداعيات 11 سبتمبر تأثيرات متعددة الأبعاد على مشاركة المرأة، حيث حفزت على إدماجها وتمكينها، ويتطلب المستقبل مواصلة الجهود لمعالجة العوائق وتعزيز المساواة.

2- تأثير 11 سبتمبر على مشاركة المرأة في إيران:

أدت أحداث 11 سبتمبر 2001 إلى تغييرات كبيرة في إيران، حيث تأثرت الديناميكيات السياسية والاجتماعية والثقافية بشكل متنوع[24]:

- السياق السياسي: شهدت إيران تحولات في علاقاتها الدولية، مما أثر على سياساتها الداخلية ومشاركة المرأة في الحياة العامة.
- التأثير على حقوق المرأة: زاد التدقيق الدولي في سجل حقوق الإنسان في إيران، مما أسفر عن تحسينات قانونية واجتماعية في مجالات مثل التعليم والتوظيف.
- الديناميكيات الاجتماعية والثقافية: عادت القيم المحافظة إلى الظهور، مما خلق توترات بين الأدوار التقليدية والمطالب بتحقيق المساواة بين الجنسين.
- دور المجتمع المدني والنشاط: رغم القمع، استمرت منظمات المجتمع المدني في الدعوة لحقوق المرأة، وبرزت أشكال جديدة من النشاط، بما في ذلك المناصرة الرقمية.
- الآثار طويلة المدى: تأثير 11 سبتمبر معقد، حيث زاد الاهتمام بحقوق المرأة، لكن التقدم لا يزال يخضع لقيود سياسية وثقافية.

بشكل عام، أثرت الأحداث على مشاركة المرأة في إيران بطرق معقدة، مما يتطلب جهودًا مستمرة لمعالجة العوائق وتعزيز المساواة. مستقبل المشاركة السياسية للمرأة يحمل إمكانيات كبيرة، لكن يحتاج إلى إصلاحات ودعم مستدام لتحقيق التغيير الإيجابي.

الخاتمة

قدمت هذه الدراسة تحليلاً معمقًا لتأثير توجهات النخبة الحاكمة على المشاركة السياسية للمرأة في إيران والإمارات. من خلال استكشاف مواقف النخبة وسياساتها تجاه المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، تمكنا من فهم الديناميكيات المعقدة التي تشكل أدوار النساء في السياسة في كلا البلدين.

(24) Janet Afary and Kevin B. Anderson, Epilogue: From the Iranian Revolution to September 11, 2001, University of Chicago Press, 2005, P21.

أظهرت الدراسة أن توجهات النخبة الحاكمة تلعب دورًا محوريًا في تحديد الفرص والتحديات التي تواجه المشاركة السياسية للمرأة. ففي إيران، حيث تلتقي الأيديولوجية الدينية بالتقاليد الأبوية، تواجه النساء عقبات كبيرة تحول دون مشاركتهن الكاملة في المجال السياسي. ورغم الضمانات الدستورية التي تضمن المساواة بين الجنسين، إلا أن الأعراف الثقافية والهياكل المؤسسية الراسخة تستمر في تقليص فرص تقدم المرأة في السياسة.

في المقابل، وفي الإمارات العربية المتحدة، على الرغم من التقدم الملحوظ في تمثيل المرأة في السنوات الأخيرة، فإن القيم المجتمعية والهياكل السياسية التي تأثرت بالتقاليد والأعراف الأبوية ما زالت تفرض تحديات أمام المشاركة الكاملة للمرأة في صنع القرار. ومع ذلك، فإن توجهات النخبة الحاكمة نحو التحديث والتنمية الاجتماعية قد أسهمت بشكل كبير في تسريع وتوسيع الإصلاحات الرامية إلى تعزيز تمكين المرأة سياسيًا.

وقد اختتمت الدراسة بعدد من النتائج والتوصيات وذلك على النحو التالي:

أولاً: النتائج:

- أظهرت الدراسة أن مواقف النخبة تجاه المساواة بين الجنسين تختلف بشكل كبير بين إيران والإمارات. في إيران، حيث تلعب العوامل الدينية والثقافية دورًا رئيسيًا في صنع القرار السياسي، غالبًا ما تركز توجهات النخبة على تعزيز الأدوار التقليدية للجنسين، مما يحد من مشاركة المرأة في السياسة. في المقابل، يتميز الخطاب في الإمارات بتركيز أكبر على التحديث والتنمية، مما يؤدي إلى مواقف أكثر تقدمية تجاه حقوق المرأة وتمكينها.
- توصلت الدراسة إلى أن توجهات النخبة تؤثر بشكل مباشر على القرارات السياسية والممارسات المؤسسية المتعلقة بالمشاركة السياسية للمرأة. في إيران، حيث تهيمن الإيديولوجيات المحافظة، تميل السياسات إلى تعزيز الأدوار التقليدية للجنسين، مما يقلل من فرص النساء للوصول إلى السلطة السياسية. بينما في الإمارات، تمثل المبادرات التي تدعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة جزءًا من التزام النخبة الحاكمة بالتحديث والتطور الاجتماعي.
- ركزت الدراسة على دور الأطر القانونية والهياكل المؤسسية في تسهيل أو تقييد المشاركة السياسية للمرأة. على الرغم من أن الأحكام الدستورية في إيران والإمارات تضمن المساواة بين الجنسين، إلا أن تنفيذ هذه القوانين يختلف بشكل كبير. في إيران، تقف القوانين التمييزية والهياكل الأبوية كحواجز أمام مشاركة المرأة في السياسة، بينما في الإمارات، أسفرت الإصلاحات القانونية والهياكل المؤسسية عن تحسن تدريجي في تمثيل المرأة في السياسة.
- أكدت الدراسة على تأثير المواقف المجتمعية والأعراف الثقافية في المشاركة السياسية للمرأة، والتي تتأثر جزئيًا بتوجهات النخبة الحاكمة. في إيران، تؤدي القيم الأبوية والمعتقدات الدينية إلى تعزيز الصور النمطية الجندرية، مما يثبط النساء عن ممارسة أدوارهن السياسية. في المقابل، أسهم مسار الإمارات نحو التحديث في تغيير المواقف المجتمعية، رغم استمرار وجود بعض الحواجز الثقافية التي تؤثر على القدرة السياسية للمرأة.

- رغم التحديات التي تفرضها الأيديولوجيات المحافظة والهياكل الأبوية، تشير الدراسة إلى وجود فرص لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة في كل من إيران والإمارات. وقد أظهرت مبادرات مثل أنظمة الحصص وبرامج تمكين المرأة وجهود المناصرة إمكانيات تعزيز تمثيل المرأة في السياسة، على الرغم من اختلاف الدرجات حسب توجهات النخبة والسياقات الاجتماعية والسياسية.

ثانيًا: التوصيات:

- الدعوة إلى إجراء إصلاحات تشريعية تعزز المساواة بين الجنسين، وتنفيذ تدابير عمل إيجابي لزيادة تمثيل المرأة في المؤسسات السياسية.
- التركيز على الاستثمار في مبادرات التعليم والتوعية لتحدي الصور النمطية الجنسانية، وتعزيز التعاون بين الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والمدافعين عن حقوق المرأة.
- تحقيق تقدم ملموس نحو المساواة بين الجنسين والتمكين السياسي للمرأة في الشرق الأوسط يتطلب جهودًا متضافرة لمعالجة الحواجز الهيكلية والثقافية التي تكرس التمييز بين الجنسين.
- من خلال التأثير على توجهات النخبة الحاكمة، يمكن العمل على إنشاء أنظمة سياسية أكثر شمولاً وتمثيلًا، حيث تُسمع أصوات المرأة وتُقدَّر، ويتم دمجها في عمليات صنع القرار لتحسين المجتمع ككل.
- تنفيذ تدخلات سياسية لزيادة تمثيل المرأة في المؤسسات السياسية، مثل إنشاء أنظمة حصص أو تدابير عمل إيجابي لضمان التمثيل النسبي للنساء في هيئات صنع القرار، مثل البرلمانات والمجالس المحلية والمناصب التنفيذية.
- الاستثمار في مبادرات بناء القدرات لتمكين المرأة من المشاركة بفعالية في السياسة، وذلك من خلال برامج تدريبية وورش عمل وفرص إرشادية لتعزيز مهارات القيادة النسائية ومحو الأمية السياسية وقدرات المناصرة.
- إطلاق حملات توعية عامة لتحدي الصور النمطية المتعلقة بالجنسين وتعزيز مشاركة المرأة في السياسة، باستخدام المنصات الإعلامية والبرامج التعليمية وأنشطة المشاركة المجتمعية لتشجيع ثقافة المساواة بين الجنسين ودعم تمكين المرأة سياسيًا.
- تعزيز المشاركة مع منظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق المرأة لجمع الدعم الشعبي للمشاركة السياسية للمرأة، من خلال التعاون مع المنظمات غير الحكومية والشبكات النسائية والمنظمات المجتمعية لتطوير المبادرات المستهدفة واستراتيجيات الدعوة التي تعالج التحديات والاحتياجات المحددة التي تواجهها المرأة في السياسة.
- تعزيز التعاون الدولي وتبادل أفضل الممارسات لدعم المشاركة السياسية للمرأة، من خلال الشراكة مع المنظمات الدولية، والوكالات المانحة، والبعثات الدبلوماسية للوصول إلى الموارد والخبرات والمساعدة الفنية لتعزيز المساواة بين الجنسين وأجندات تمكين المرأة.

- إنشاء آليات لرصد وتقييم التقدم المحرز نحو تعزيز المشاركة السياسية للمرأة، من خلال تقييم تأثير التدخلات السياسية والإصلاحات القانونية وجهود المناصرة على تمثيل المرأة وتأثيرها في السياسة، وتعديل الاستراتيجيات بناءً على التحديات والفرص الناشئة.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

1- الاتحاد النسائي. التقرير الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة: الواقع التنموي للمرأة الإماراتية في ضوء منهاج بكين – أبوظبي: الاتحاد ، 1999.

2- آمنة خليفة محمد. واقع المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة: الثقافة –التعليم– العمل – الصحة،في " المشكلات الاجتماعية في الإمارات"، الشارقة: جمعية الاجتماعيين ، 1993.

3- أميمة فؤاد مهنا، المرأة والوظيفة العامة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 1983.

4- تراجع كبير في مقاعد النساء بالبرلمان الإيراني، المدى، تاريخ النشر (3 مارس 2024)، على الرابط التالي: https://almadapaper.net//view.php?cat=307945

5- تقرير الإمارات العربية المتحدة لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التقرير الأول، 2008، منشورات وزارة الخارجية والاتحاد النسائي العام، 2008.

6- رفع نسبة تمثيل المرأة في المجلس الوطني الاتحادي إلى 50%، مؤسسة دبي للمرأة، على الرابط التالي: https://dwe.gov.ae/dwe-initiatives/50-female-representation-federal-national-council

7- سيد محمود رمضان، الوسيط في شرح قانون العمل، الطبعة الأولى، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2004.

8- شواخ محمد الأحمد، التشريعات الاجتماعية (قانون العمل) الجزء الأول، علاقات العمل الفردية، حلب ، منشورات جامعة حلب، 2004.

9- عبد الكريم زيدان، حقوق وواجبات المرأة في الإسلام، الطبعة الأولى، بيروت، مؤسسة الرسالة، 2004.

10-فاطمة الصايغ. المرأة في الإمارات: دراسة تاريخية لواقع المرأة وتطورها في القرن العشرين.– مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعيةجامعة الإمارات.– مج 11 ،ع 1 (أكتوبر 1995).

11-فراقد داود، المرأة الإيرانية قراءة في الخطابين الثوري والإصلاحي، مجلة مدارات إيرانية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات والاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، العدد 16، يونيو 2022.

12-ناظم عارف، مساواة المرأة بالرجل في ميدان العمل، دراسة مقارنة، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، الملجد الحادي عشر، العدد الأول، 1996

13-قانون اتحادي رقم 2 لسنة 2001م في شأن الضمان الاجتماعي.

14-قانون الأحوال الشخصية الإماراتي رقم 28 لسنة 2005م.

15-قانون العقوبات الاتحادي الاماراتي رقم 3 لسنة 1987م.

16- القرار الصادر عن وزير العمل الإماراتي الخاص بالأعمال والأوقات التي يحظر تشغيل النساء فيها (انظر قرار رقم 1/46 لسنة 1980 وقرار رقم 1/47 لسنة 1980 اللذان حددا 22 عملاً خطراً أو شاقاً محظوراً على النساء مزاولته واللذان صدرا في الجريدة الرسمية لدولة الإمارات العربية المتحدة، السنة 11، العدد 91.

17-مجلس الوزراء، الصفحة الرسمية لمجلس الوزراء الإيراني، على الرابط التالي:
https://president.ir/ar/president/cabinet

18-المرأة في إيران: مناصب رفيعة وتجربة رائدة!، الخنادق، تاريخ النشر (23 سبتمبر 2022)، على الرابط التالي:
https://alkhanadeq.org.lb/post.php?id=3760

19-المرسوم الاتحادي رقم (38) لسنة 2004 في شأن انضمام الدولة إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ضد المرأة.

20-مريم الكعبي: الإماراتية تشغل ثلثي وظائف القطاع العام، الخليج، تاريخ النشر (29 يونيو 2021)، على الرابط التالي:https://goo.su/w3oGG

21-المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان، دولة الإمارات، على الرابط التالي:
https://www.pchr.gov.ae/ar/priority-details/gender-equality-and-women-s-empowerment

22-يوسف سيف خميس سباع ال علي، الإمارات نموذج ريادي في تمكين المرأة في كافة المجالات، تاريخ النشر (9 أكتوبر 2019)، على الرابط التالي:
https://u.ae/ar-ae/participate/blogs/blog?id=277

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

1- Ebtesam Alteneiji, Value changes in gender roles: Perspectives from three generations of Emirati women, Taylor & Francis, Cogent Social Sciences, 2023.

2- Janet Afary and Kevin B. Anderson, Epilogue: From the Iranian Revolution to September 11, 2001, University of Chicago Press, 2005.

3- M. H. Hafezyan, Women and revolution: Untold stories. Andisheh Bartar Publishing, 2006.

4- Maliheh Mousanejad, Women's Status in the Process of Socio-Political Development in Iran, Gulf Studies, volume 8, (22 March 2023), Link: https://link.springer.com/chapter/10.1007/978-981-19-7796-1_10

5- Shahsavan, P., A comparative study of women's participation in political-civil affairs of different countries. Journal of Political-Economic Information, 2001.

6- The Global Impact of 9/11: Twenty Years On, Wilson Center, (Sep. 9, 2021), Link: https://www.wilsoncenter.org/event/global-impact-911-twenty-years

7- The Iran Primer, Part 3: Iranian Laws on Women, United States Institute of Peace, (13 Aug 2023), Link: https://iranprimer.usip.org/blog/2020/dec/08/part-3-iranian-laws-women